

صمود إيران وانتصارها...

من أوراق القوة

■ **حميدي العبدالله**

تهافت الدول الغربية وتسابقها على إجراء حوارات ثنائية مع إيران، ومسارة ممثلي الشركات الغربية إلى زيارة إيران لاستكشاف إمكان إبرام العقود معها، يشكّلان انتصاراً كامل الأوصاف لإيران، سواء وُقِع الاتفاق مع 5+1 في عشرين تموز المقبل أو لم يوقّع.

هذا الانتصار بعد الصمود الذي استمرّ منذ انتصار الثورة الإيرانية التي شدّت ضدّها الحروب، وفرض عليها الحصار، حققته ثلاثيّة شكلت أوراق قوة إيران:

أول عناصر هذه الثلاثية أنّ الغرب وفي مقدّمه الولايات المتحدة و«إسرائيل» وهو عدوّ إيران، وهو الذي خطط للحروب ضدّها، وأحكم الحصار عليها، والغرب و«إسرائيل»، هما عدوّاَ شعوب المنطقة بسبب سجلهما الاستعماري وممارستها العنصرية لشعوب المنطقة وفي مقدمها الشعب الفلسطيني. والغرب إنّ لم يكن عدو شعوب المنطقة فهو على الأقلّ مكروه من شعوب هذه المنطقة، ويصعب عليه أن يحشد وراءه هذه الشعوب لمحاربة أي جهة أو نظام في المنطقة، مهما تكن طبيعة هذه الجهة أو النظام، ولذلك لم يستطع الغرب أن يحشد ضدّ إيران سوى حكومات ملعون في شرعيّتها، وأو على الأقلّ مكروهة من غالبية أبناء شعوبها.

ثاني عناصر هذه الثلاثية أنّ البعض حارب إيران تحت شعارات قومية شوفينية متطرّفة عفا عليها الزمن، أو على الأقلّ لا تتماشى مع روح العصر، ولا مع الثقافة التي دأب الغرب على إشاعتها حول العولمة وتخطّي الانقسامات القومية، وأدّت هذه الشعارات التي توحد الشعب الإيراني الشيعي والسني الفارسي، طالما أنّ العداة هو للفرس كقوم أو عرق، بموجب تلك الشعارات الشوفينية.

ثالث عناصر هذه الثلاثية، أنّ البعض حارب إيران تحت شعارات مذهبية قائمة على التحريض ضدّ الشيعة، فأدت تلك الشعارات إلى توحيد الشيعي العربي في إيران وخارجها مع الشيعي الفارسي، وكان ذلك مصدر تماسك وقوة لإيران، ووفر لها عمقا تجاوز حدودها القومية.

العدو الغربي و«الإسرائيلي» المكروه من شعوب المنطقة أسقط القدرة على الحشد ضدّ إيران، وألقى بظلال من الشك على مشروعية الحرب التي شنّها الغرب ضدّ إيران، وأضفى المشروعية على المقاومة الإيرانية، وأبرز عدالة هذه المقاومة. التحريض المذهبي والقومي الشوفيني وحد مكزّنات الشعب الإيراني، ووفر عمقا لإيران يمتدّ على مساحة المنطقة كلها، وهذه الثلاثية مجتمعة هي التي وفرت الشروط التي قادت أولاَ إلى صمود إيران، وثانياً إلى قدرتها على كسب الحروب التي خيضت ضدّها، ولا سيما حرب العراق التي حظيت بدعم الغرب وحكومات المنطقة، وثالثاَ الانتصار الذي يتحقّق الآن ليس عبر تهافت الحكومات الغربية والعربية على الحوار وتحسين العلاقات مع إيران فحسب، بل أيضاَ في بناء دولة قوية متطورة، ابتداءً من البنية التحتية حتى التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا النانو.

سياسة مصر السياسي الخارجية...

قراءة في المؤشرات الأولى

■ **نعيم ابراهيم** *

في جمهورية مصر العربية اليوم «حكومة مقاتلين» تضمّ مجموعة جيدة جداً من الخبرات والكفاءات، وستعمل في إطار منظومة واحدة لما فيه مصلحة مصر

وشعبها.
جمهورية مصر العربية اليوم «حكومة مقاتلين» تضمّ مجموعة جيدة جداً من الخبرات والكفاءات، وستعمل في إطار منظومة واحدة لما فيه مصلحة مصر وشعبها.
جمهورية مصر العربية اليوم «حكومة مقاتلين» تضمّ مجموعة جيدة جداً من الخبرات والكفاءات، وستعمل في إطار منظومة واحدة لما فيه مصلحة مصر وشعبها.
جمهورية مصر العربية اليوم «حكومة مقاتلين» تضمّ مجموعة جيدة جداً من الخبرات والكفاءات، وستعمل في إطار منظومة واحدة لما فيه مصلحة مصر وشعبها.

أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي بشرى خير عبر هذا الخطاب الذي أتلج صدور الجميع من أبناء قحطان وعبدان في مصر وخارجها. غير أنّ ما أتلج الصدور أكثر هو تأكيد السيسي أنّ سياسة مصر الخارجية، تهدف إلى استعادة مصر دورها في محيطها الإقليمي والأفريقي والعربي والإسلامي، محدّداً معالم هذه السياسة بوضوح تام، على أن «تكون سياسة متوازنة منفتحة على كل دول العالم»، مشدداً على أن «مصر لا تتدخل في شؤون دول أخرى ولا تقبل تدخلا في شؤونها الداخلية».

نقرأ في تحليل وتكوين المؤشرات الأولى للسياسة الخارجية المصرية والدقات الأولى لساعة العمل المصرية، فنجد أنّ مصر تدعو «إسرائيل» إلى ضبط النفس وعدم تصعيد الموقف بعد إطلاقها عملية عسكرية في الضفة الغربية المحتلة، بحثاً عن المستوطنين الثلاثة المفقودين منذ عدة أيام، كي يمكن احتواء التوتر المتزايد القائم بين الجانبين الفلسطيني و«الإسرائيلي» والحيلولة دون تفاقم الأوضاع بصورة يصعب السيطرة عليها لاحقا.

اتساع كمواطن عربي فلسطيني قرأ بهوده وبتنمغن هذه المؤشرات وما إذا كانت مصر السيسي ستتحمل حقيقة مسؤولياتها التاريخية حيال القضية الفلسطينية وما ستؤول إليه الأمور في المنطقة، طلبها من العدو الصهيوني لضبط النفس وعدم تصعيد الموقف؟

هل يتوافق هذا الطلب مع بشرى زعيم مصر الجديد وحكومة المقاتلين التي جاء بها، إلا إذا اعتبر هو الآخر «إسرائيل» دولة صديقة وجارة عزيزة لها ما لها وعليها ما عليها، وليست كيانا غاصبا محتلا لبيت المقدس واكتاف بيت المقدس، ويقتل ويعتقل ويشرد ويدمر ويسرق ويزيّف الحقائق الآنية والتاريخية. إنه كيان ما توفق لحظة عن ممارسة الإرهاب بمختلف تجلياته وصوره ضدّ الشعب العربي الفلسطيني مازركب المجتمع الدولي جريمة العصر عام 1948 (تكية فلسطين وإعلان قيام «إسرائيل»)، وأما تفاصيل الجريمة وتراكم أسبابها ونتائجها، فإنني أجزم أنها ليست خافية على قائد مصر الحديث وحكومته المقاتلة.

إذن، هل هذه هي مصر الجديدة التي يريدھا السيسي، دولة متساوقة مع العدو الصهيوني وإرهابيه المنظم؟ ليس الحاصل ضدّ العرب في فلسطين وغيرها من الدول العربية تدخلا سافرا في شؤون مصر؟ وبالتالي هل هكذا تكون سياسة مصر متوازنة منفتحة على دول العالم كافة؟
بلبي، تحدّدت ملامح سياسة مصر الخارجية القادمة في الخطاب الذي ألقاه الرئيس عبد الفتاح السيسي في قصر القبة يوم حلف اليمين، وقال: «إنّ مصر الداخل تملك محدّدات وقدرات ستوجه دفة سياستها الخارجية وهي التي ستجدد موقعنا الدولي»، «فكلما كانت جيئتنا الداخلية قوية وموحدة واقتصادنا قويا كان قرارنا مستقلاً وصوتنا مسموعا وإرادتنا حرة. وأنّ مصر بما لديها من مقوّمات يجب أن تكون منفتحة في علاقاتها الدولية».

إنّ مصر التي تسلّم السيسي قيادتها هي دولة مسلوبة للمحدّدات والقدرات والإرادة، دولة تآكل مما لا تززع، وتلبس مما لا تصنع دولة تعيش في السواد الأعظم من حياتها على معونات الولايات المتحدة وفتات الغرب، وبما تتفق به الذمّية الصهيونيّة من سلام الاستجداء والمخدرات والتجارة بأعضاء الإنسان والتدمير لذات المصرية العربية، اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وفكريا وعسكريا وسياسيا وسياحيا وسياديا، إلخ. ولتذهب مصر العرب، أرض الكنانة إلى الجحيم في استراتيجية بني صهيون اللعين، طالما يُرد لها ذلك من زمن بعيد.

الرئيس عبد الفتاح السيسي أخرج مصر من تحت العباءة الصهيو ـ أميركية الرجعية، وتعالى بها إلى حاضنة العروبة، لتكون دمشقة المستقبل العربي طوبى طوبى، وسكة سكة، لأنّ في هذا التلازم عزة مصر واستقلالها وكرامتها، بل عزة الأمة وكرامتها، ومن يؤمّن بغير ذلك يكنّ من الذين فقدوا عقولهم وعقلانيتهم.

✽ **كاتب وإعلامي - دمشق**

البناء

هجميّات الاحتلال الصهيونيّ

لن تكسر عزيمة الفلسطينيّ

■ **حسام زيدان**

كان خطف الجنود الصهاينة الثلاثة خبراً مفاجئاً استدعى خروج الفلسطينيين في الشوارع وتوزيع الحلوى على المارة، رغم الحملة الأمنية والعسكرية الصهيونية الشرسة التي طالت مئات الفلسطينيين، وداهمت آلاف البيوت، وأغلقت المدن والقرى في الضفة الغربية، والتهديد الصهيوني لا يزال قائما عبر المزيد من الإجراءات القمعية والعقابية القاسية التي لا تستثني أحدا، في الضفة والقطاع.
شعب فلسطين عمره إحساس القوة عقب إعلان الكيان الصهيوني عن قذفاته الاصل بالجنود الثلاثة في الخليل. هذه العملية الأمنية الدقيقة أعادت إحياء الروح داخل الواقع الفلسطيني في الضفة الغربية، رغم إدراك الشارع الفلسطيني ما سيدفعه الفلسطينيون ثمنا لهذه العملية، لكنهم على استعداد تامّ للتحمّل لأجل كرامتهم ولأجل تحرير الأسرى.
ويقدّر ما شعر الفلسطينيون بالخفر والعزة، كان الصهيوني بقيادةته العسكرية والأمنية يشعر بالذلّ والإهانة الكبيرة لجهزته الأمنية، فالعملية ضربة قاسية انتبّهت أنّ استخبارات الكيان الصهيوني ليست أسطورية ويمكن اختراق إجراءاتها الأمنية، والتعامل مع أساليبها إذا توافر العقل المقاوم في تنفيذ العملية.
المقاومة الفلسطينية وبعد احتكاكها المباشر مع لم يتروكا وراهم ما يدل على الجهة المسؤولة عن الأسر، متّبعين أنق المعايير الأمنية التي لم تشهدها الساحات الفلسطينية منذ غياب عقولها الأمنية مثل وديع حداد وابو جهاد خليل الوزير، فالكتمان الكامل كان أبرز تكتيك اتبعه المقاومون في تنفيذ العملية.
المقاومة الفلسطينية وبعد احتكاكها المباشر مع المقاومة الإسلامية في لبنان، بدأت تطور جدّياً مفاهيمها الأمنية والعسكرية، تزامناً مع تنظيف صفوف المقاومة من الإحتراق والعملاء قدر الإمكان. وتدلّ عملية الأسر على الحس الأمني الذي بدا جلياً ابتعادها عن الاستعراض، تحديدا بعد فشل بعض أجهزة المقاومة في أسر جنود لاساب، مثل مكالمة هابونية تشكّل دليلا، إلا أنّ منفذي العملية الأخيرة لم يستخدموا أي وسيلة إلكترونية للتواصل ولا حتى رسالة على الهاتف المحمول، متّبعين القاعدة الأمنية التي تعضّ لن خروج أي معلومة أمنية أو عسكرية حتى شخصية عبر وسائل التواصل الإلكتروني أو الهاتف لم تعد ملك بل أصبحت ملك أجهزة استخبارات كبرى في المنطقة.
واعتقد شخصياً أنّ المقاومين نخلصوا من أجهزة الهواتف المحمولة خاصتهم قبل تنفيذ العملية، فالأجهزة الأمنية الصهيونية قادرة على تحديد مكان الحافظين من خلال أجهزة الهاتف حتى لو لم تستخدم. في الوقت نفسه، لا تكتمل ملامح المعرفة الأمنية لدى المقاومين تنفيذاً، فمرحلة الاحتفاظ بالأسرى وإرغام العدو الصهيوني على عملية التبادل التي يمكن أن تتأخّر وقتاً طويلا هي الأهمّ، ومن الحالات الأمنية المعقدة والصعبة جدا التي لا تحتمل أي خطأ، فالترتيبات المتخذة للحفاظ على الأسرى تتطلب مكانا ملائما، بعيدا عن أعين الناس واستخبارات الكيان الصهيوني، بالإضافة إلى تزويد سبل الحياة ومخارج النجاة وأكثر من مدخل سرّي ذي تنويه عال وديقّق لا يفسح أي مجال للشك لدى المواطن العادي، فما بال أجهزة الاستخبارات الصهيونية، وهذا كله لا يتفصّل عن فرقة إمداد لوجستي للمقاومين المتنفّلين بحراسة الجنود الصهاينة في الأسر.

يترك الفلسطينيون جيدا أنّ الكيان الصهيوني سيجلّا أي إجراءات قاسية ضدّهم، وأنّ العدو الصهيوني لن يتبدل ولن يغير أساليبه القاتمة على القتل، وسارع فعلا إلى تنفيذ اعتقالات عشوائية في صفوف الحركات المقاومة وأعاد اعتقال المحرّزين وداهم البيوت والمؤسسات والمساجد والجمعيات، وتحرّجت كربة اللهب من الخليل إلى بقية المدن الفلسطينية وقطاع غزة، وبدأ ذلك بغارات عديدة طاولت أكثر من هدف فيه، لكنه يعلم من تجاربه السابقة أنّ تلك الإجراءات لن تحدي نفعها مع الشعب الفلسطيني ولن يستطع ذلك الكيان أن يخلق شرخاً بين المقاومة والشارع الفلسطيني بتلك الأفعال كلها، ومحاولاته الفاشلة والدائمة لإفناع الشارع الفلسطيني أنّ سبب معاناته هي المقاومة لم تنثر، رغم تبني السلطة الفلسطينية هذا المفهوم والترويج له.

بدأ الشارع الفلسطيني سريعا الاستعداد لمواجهة جميع الاحتمالات، بصبر لا يعرف العجز، واليقين لا يقبل الشك في أنهم سيجتازون هذه الحملة ومحاولات التجويع والحصار والعزل والعقاب الجاهل، وفي أي إجراءات مستمرة منذ خلق هذا الكيان، ولم تتوقف لا بسلسلة أو سولا وبساوا، والفلسطيني يعلم أنّ ما يقوم به كيان الاحتلال من اعتقالات ووصف وتشديد حصار يندرج ضمن الإجراءات اليومية التي يقوم بها، فالفلسطينيون اليوم لا ينتظرون الأيام المتبادل والإفراج عن الأسرى بنباح هذه العملية، وعبر مكترتين بما يجري، بل يتطلعون إلى المزيد من عمليات المقاومة النوعية.

■ **راسم عبيدات**
القدس المحتلة

«اتفاق الإطّار»، أو ما يسمّى مجازاً بـ«حكومة الوفاق الوطني»..

لم تضغ عليه فترة قصيرة حتى دخل في «مطبات» تهدد بقاء الاتفاق أو الحكومة واستمرارها، فولادة الحكومة تمتّ على عجل ولم تكن تعبيراً عن حاجة الشعب الفلسطيني وصلحته أو تعبيراً عن مصالح جماعات لديها أزماتها التي دفعتها إلى الموافقة على تشكيلها وإخراجها، لذا نشأت أزمة رواتب موظفي سلطة حماس الاربعين ألفا الذين كان ينبغي أن يتمّ الاتفاق حولهم قبل تشكيل حكومة «الوفاق» الوطني، فنكّل ليست قضية بسبلة بل ذات بعدين سياسي وإنساني، لأنّ قبول حماس بالخروج من الحكومة كان مرتبطا أصلا بدفع حكومة «الوفاق» رواتب موظفيها التي أصبحت عاجزة عن دفعها، ومع عدم دفع حكومة «الوفاق» رواتبهم تفجرت الأزمة وعصفت بحكومة الوحدة، وكانت الاحتجاجات والتظاهرات والفضوى التي أشاعها موظفو حماس، وأغلقت المصارف، ومنع موظفو السلطة الفلسطينية من قبض رواتبهم، وخلفت تلك الخطوة حالة من الإحتقان كادت تفجر الأوضاع الداخلية، لكن تمّ احتواء الأزمة بناء على وعود بدفع رواتب موظفي حماس خلال فترة قصيرة وعبر حكومة قطر التي التزمت بدفعها، ولم تهدد الأمور على أمل ألا ينفط عقد حكومة «الوفاق» ولا تعود مرة ثانية إلى المربع الأول، والتصريحات والتصريحات المضادة وتبادل الاتهامات بين حماس وفتح على خلفية تلك الأزمة كادت توجّج نيران الأزمة في اتجاه انقراط عقد حكومة التوافق، خاصة أنّ الإنغام في طريقها كثيرة وكبيرة لناحية انعدام سلطة رئيس الوزراء على الأجهزة الأمنية، وبالتالي عدم سيطرته فعليا على القطاع حيث يقبض حماس تحتكم في السيطرة على جميع مفاصل الحياة فيه. كما صدر عن الرئيس عباس أنّ تلك الحكومة هي حكومه وبرنامجها برنامج، وأنّ التنسيق الأمني مع الاحتلال ليس وحدهما الشعب الفلسطيني.

كان ينبغي، في ظل عدم التوافق على برنامج سياسي واستراتيجية موحدة، بان المسألة لن تتحدى الاستمرار في إدارة الانقسام وليس إنهاءه، وأنّ قطار المصالحة لن ينطلق فعليا على الأرض على نحو

يجعل الشعب الفلسطيني يتلمّس ذلك عبر ممارسات عملية.
«إسرائيل» رفضت من جهتها الاتوافق بحكومة الوفاق الوطني واهتمتها بإبراهام وتوعدت بانحاز خطوات وعقوبات من شأنها منع ولائتها، لكن تلك العقوبات والتهديدات ليست وحدها تهدّد استمرار

■ **هلا دواوي**

يستمرّ المشروع الأميركي في الزحف عبر أدواته في المنطقة، مستنزفاً الدول العربية الواحدة تلو الأخرى، مسترخصاً أرواح المواطنين الجدد بذرائع لا يمتنق فيها ولا يقنر، فتارة بذريعة نشر الديمقراطية، وتارة أخرى بذريعة نزع السلاح الكيماوي المزعوم، وطورا بذريعة نشر الحرية، أو حتى تحت عنوان «نشر الإسلام الديمقراطي»!

فشلت أميركا في لبنان سابقاً عبر محكمة الحريري التي قلبت الراي العالمي على سورية وحزب الله، وفشلت لاحقا في حرب تموز، وفشلت في العراق بخروجها منه، وفشلت في سورية بإسقاط النظام والرئيس، فغيرت حديثا الطاقم الاستخباري عبر أزاحة بندر بن سلطان المسؤول الرسمى عن مشاريعها في المنطقة والجنّ البغض أنّ بإزاحته ستتمدّد السياسات وتتخفّر الرؤى في أفقنا نحو الحل، إلا أن ما حدث كان أعظم، كما ظن البعض سابقا أنه بتغيير الأمير القطري وتسليم ابنه مكانه ستخفّر السياسة القطرية معيّنة دون سواها! وهل أخطأ المحور بدعمه للملكي رغم جميع المآخذ العراقية عليه وعلى سياسته الحكومية؟

من ناحية أخرى، ما يتّير اللقح الاستمالة كتراد العراق إلى جانب المشروع الداعشي السعودي التركي لاستكمال السيطرة على بلاد الشام، بعدما كان الأكراد لفترة طويلة في صراع مع الأتراك وشكلوا خطرا حقيقيا على الداخل التركي، نستنقل اليوم وعودا بدولة كردية لحزب العمال الكردستاني، فهل هي وعود حقيقية؟ وهل سترضى تركيا بالدولة الكردية على حدودها ام هي محاولة للتخلّص من حزب العمال باصطدامه مع «داعش» وتركزها بينهان أحدهما الآخر مستقبلا؟

تسعى أميركا اليوم من خلال تبادل الأدوار مع حلفائها تركيا والسعودية إلى عودة الأميركي على نحو مباشر أو غير مباشر إلى العراق كواجهة لإيقاف التطرّب العربي للطائفة المقلبة فيه بعدما أعلن النفير العام من قبل القيادات العراقية كافة لمواجهة تنظيم «داعش» الذي سيطر على عدة محافظات عراقية، أو بحجة منع «داعش» من

محور المقاومة... ومشروع بايدن

■ **رنا معايطة**

تؤكد المعطيات والمؤشرات كافة المتداولة في المطبخ والتحليل السياسي، في ظل الحوادث الأخيرة، على نحو لا يقبل الشك أنّ العراق اليوم يتعرّض لأخطر وأشرس مؤامرة تستهدف النيل من وجوده أرضا وشعبا وحضارة ومامضا ومستقبلا. قد وضعت الرقاب على السكين بأيد دولية وإقليمية ومحلية، تشارك بشكل أو بآخر في هذه المؤامرة، التي ما هي إلاّ جزء أساسي من مشروع بايدن، السنيّ الصبئ، لتقسيم العراق ثلاث دويلات على أسس طائفية ومذهبية واتنية (كردية، سنية، شيعية) ورسم خريطة جديدة للمنطقة على نحو يتطابق مع الحلم والرغبة والمصلحة الصهيونية... وخلق وجه جديد للمنطقة يخلو من أي مقاومة، فالصراع العربي ـ الإسرائيلي، أصبح بات من فصص جديد؟

الإسرائيلية كانت مع إعلان استقلال إقليم كردستان،

فالأكراد ويخطى متسارعة، ويدعم تركي؛ استكملوا

كافة أركان دولة مهابادا الكردية سياسيا وعسكريا

اقتصاديا وبشريا. وتوافر هذا الدعم التركي العنصر

لتمتكن تركيا من وضع اليد على أكبر موارد النفط

العراقي وانعاشها، وتحويل الشمال العراقي قاعدة

اقتصادية منمتحة يمدّ خط أنبوب لتصدير النفط

العراقي عبر أراضيها إلى أوروبا، وبذلك تصبح تركيا

اليوابة الكردية نحو العالم....

في المقابل، حصلت تركيا على ضمانات من الجانب

الكردى بحل مشكلة عناصر حزب العمال الكردستاني

واحتوائتهم وإسكانهم في شمال العراق، كي يصبحوا

جزءا من المكون الكردي وتأمين واقع سكاني يتلادم

مع المعادلة الجديدة لدولة العراق. وما يحدث الآن

في المحافظات العراقية ذات الغالبية السنية وتحت

مُسمى «الانتفاضة السنية والربيع العربي العراقي»

ما هو إلاّ تحضير لإعلان الدولة الثانية بحسب

مسيكون في الدولة السنية. وما تبقى من الأرض

السورية للدولة الثالثة، الدولة الشيعية، بالإضافة

الى العاصمة بغداد ذات المصير المجهول إلى الآن،

وقد تكون الأقرب إلى الدولة الشيعية...

المشروع المدعوم أميركيا و«إسرائيلي»، لا بدّ

من أنّ يوجّاه بشكل سريع وحاسم جدا، فالأكتوبية

الأميركية حول سورية المحافظة على وحدة الأراضي

العراقية، ليست سوى شعارات زرّانة ومحاولة

لكسب الوقت ومنح أكبر قدر منه لأدواتها كي تنفذ

آراء

محور المقاومة... ومشروع بايدن

المشروع. قد يكون إصدار الفتوى المرجعية على هذا النحو الواضح والسريع خير مثال على بداية التحرك لمحور المقاومة.

يأتي هذا التحرك من قبل أهم ضلع من مثلث محور المقاومة (إيران)، فإصدار فتوى مرجعية بهذة السرعة وبهذة الطريقة لا يتّ إلا في الحالات القصوى والضرورية جدا، فأخر فتوى مرجعية من هذا النوع صدرت عام 1918 للتصدي للاستعمار البريطاني، وها نحن نشهد فتوى أخرى وتصريح بالتصدي لاستعمار جديد بوجه عربي وفكر تكفيري.

إنّ تصريحات السيد حسن نصر الله الأخيرة حول الآن زمن تدنيس القسّات قد ولي هو بمثابة تحرك للضع الثاني من مثلث محور المقاومة للتصدي، هنا قد يظهر أحد الأصوات الخبيثة التي تريد الاصطياد في الماء العكر، إذن هو تصدّ عقائدي وعائقي (شيعي وسني) وليس تصديا من قبل المقاومة؛ و«داعش»، إقامه سؤال بالخبث نفسه: ألم تتراقق

الفتوى المرجعية الدينية وتصريحات السيد مع احتلال محافظات عراقية ذات غالبية السنية؟ وهل إعلان «داعش»، إقامه إمارة إسلامية في محافظه نينوى أو كما سموها «إمارة نينوى» لهو إعلان طائفي يمثل فكرهم التكفيري؛ ولعل البعض نسى أو تناسى أن الفكر التكفيري الذي يحمل «داعش» يكفر الشيعة والسنة على حدّ سواء، فمن ليس على مذهبهم فهو كافر. العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش العربي السوري على حدوده مع العراق يندرج أيضا في تحرك الثالث المثلث، للحدّ من تمدّد تلك الميليشيات والعودة مرة أخرى إلى الداخل السوري... إن تحرك الأضلاع الثلاثة في مثلث محور المقاومة، كل على طريقته والهدف واحد، وضع داعش على حد ما بين فكي الكمان. والصلح المقبله فصلية بين محور المقاومة وأصحاب مشروع بايدن.

ويأتى القضية قضية وجود لكلا الطرفين، فهل ستجتمع الحوادث الأخيرة بين قطب الممانعة والمقاومة (إيران) والعقب الشيعية، بالإضافة للتعاون ووضع اليد باليد لكبح الهجوم «الجهادي» والدعوى والحمولة دون قيام دولة «جهادية» في العراق الشرقي الأوسط التي تكون بمثابة كرتة نارية لا تبقى ولاتنزأ؛ جميعنا مسؤولون، كل بحسب موقعه، والتاريخ لن يرحم من باع الوطن وجعله لفة سائقة في أفواه المتأمرين، وليعلم الجميع أنّ الوطن لا يقبل القسمة إلا على نفسه.

في الساحة الفلسطينية، فهو بدلاً من أن يركز ويشدد على خرق «إسرائيل» القوانين والاتفاقيات الدولية كافة، وعلى أن ما تقوم به في الخليل والضفة الغربية من إجراءات وممارسات قمعية وإذلالية يترقى إلى جرائم حرب، رأبناه يتحدث عن الأضرار التي لحقت بشعبنا الفلسطيني نتيجة الانتفاضة الثانية؛ وأنه لن يسمح بقيام انتفاضة ثالثة؛ ومدّنا عن أهمية التنسيق الأمني وقديسنته؛ ومحاسبة من أقدم على أسر المستوطنين «الإسرائيليين؛ فأثلاً أيضا إنّ المستوطنين المختفين (الماسورين) هم بشر يجب إعادتهم إلى أهلهم؛ مشيراً إلى أنه إذا ثبت أنّ حماس متورّطة أو هي التي قامت بعملية الأسر فهذا يعني خرقها تعهّدها في ما يتعلق بحكومة «الوفاق» وأنّ ذلك سيثبت نهاية هذه الحكومة.

في المقابل، رأت حماس والفصائل الوطنية الأخرى والكثير من مكوثات الشعب الفلسطيني أنّ ما أدلى به الرئيس أبو مازن من تصريحات يسبء إلى نضالات الشعب الفلسطيني وتضحياته، ويعبر عن ثقافته هزيمة وخضوع لـ«إسرائيل» واشتراطاتها، وهذه التصريحات تشجج «إسرائيل» على التمادي في غطرستها وعنجهيتها وقمعها للشعب الفلسطيني، إذ رأينا كيف كان ردّ فعل «إسرائيل» على تصريحات أبو مازن بأنه لا يريد إغراق الداخل الفلسطيني (إسرائيل) بالألأجئين والعودة إلى صفد، إذ كان الردّ «الإسرائيلي» مطالبته بالاعتقال بيهودية الدولة، في حين تستنبح «إسرائيل» الضفة الغربية واعتقال مئات المضالين الفلسطينيين الفلسطينيين وتعبث خراباً ودمساراً في الأرض الفلسطينية، ثمّ تعرّض السلطة «بدعسية»، لتسويق الأمني لشعبنا الفلسطيني وأهميته وفائدته ومحاسبة من تنفق إنهم منوطون في عملية الخليل؛ واضح في ظلّ تصريحات الرئيس أبو مازن، واشتداد حملة القمع الصهيوني، والتصريحات التي وصفها وزيرة العدل «الإسرائيلية» تسيبياً ليقتي حول أنّ حماس منظمة إرهابية وليست شرعية في السلام، فإنّ أفرطاط حكومة ما يسمى بـ«التوافق الوطني» مسألة وقت، ولن نشهد خطوة أخرى إلى الأمام، فما سيسعمل على ضوء ما نرى وما نشهد ستكون له تداعيات خطيرة ويصعب على الساحة الفلسطينية تضاعف حالة الضعف والانقسام الحاصلة، مع تعريض الحقوق والقضية الفلسطينية لخطر تصفية جدي وحقيقي، خاصة أنّ ما يتّخّطه من مشروع سياسي لتصفية القضية الفلسطينية تشارك فيه أطراف عربية وإقليمية ودولية.

الزحف في اتجاه باقي المناطق بذلك موقع المدير للعلمية والداعي إلى وتحاربه علنا فنتظر نفسها بذلك موقع المدير للعلمية والداعي إلى إعادة السلام. المشهد السوري نفسه يعيد تكرار نفسه في العراق، لكن هذه المرة ستكون العقابية وخيمة وأخطر بعد تصريحات إيرانية مدمرة من أنّها لن تسكت وسنرد ردا قويا حازما على هذا التصعيد. بالتالي، هل سيقابل تدخّل الأميركي في العراق مرة أخرى ردّ إيراني بالدخول في مواجهة مباشرة؟ اعتقد أنّ الأمر سيقصّر على الحروب بالوكالة، فلا مصلحة لأحد في أن يحارب بجيوشه طالما هناك ذوو نفوس رخيصة ترضى بان تحارب بنفسها ومدّاتها ضدّ أشقائها العرب لمصلحة الأجنبي!

بعد هذه الخططات المستمرة التي توالى بعد كل خسارة للمشروع الأميركي، خاصة في آخر معاركهم أمام الصمود القوي للشعب السوري ميدانياً ودستوريا، لم يتعلم الأميركي شيئا من درس الساحة السورية، بل انتقل بالمخبط نفسه إلى العراق، فيرّد تباطؤ المشروع المقاوم في اتخاذ خطوات جديدة؛ أو سمى إلى دفع الأميركي دفعا نحو رمي أوراقه كلها في اللبعية؛ وهل كان على حلف المقاومة التفكير في نظرة استراتيجية مسبقة إلى المكان الذي سينتقل إليه الأميركي والقيام بخطوات احترازية للوقاية من آثار هذه النقطة؟ أم كان فخا وضعه الإيراني للاميركي للغوص في الرمال العراقية وإنهاء حالة «داعش» التي عاثت فسادا وكفرا وترهيبا في المنطقة، وأضر بعصفورين بجر واحد؟

من ناحية أخرى، هل هدف الخفّ الإيراني في العراق إلى الإفادة من نتائج الحرب على سورية لمواجهة حالة «داعش»، بتوحيد الصف العراقي الداخلي المفكّك طائفيًا، خاصة بعدما لاقى هذه الحالة الإرامية المهيبة تآجيدا من المشيخات والحكام الخليجيين صانعياها؛ بالتالي هل ظنن هذه الدول المتأمرة أنّها في منأى عن وصول «داعش» إليها والتضحية بها في أيّ تسوية أميركية-إيرانية مقلبة؛ وهل ستدرك أخيرا أنّ العراقيين التي تضعها أمام التسوية بين الأميركي والإيراني ستجعل منها كبش الفداء وستجرّ عليها الولايات والخراب ويعود النعغ في الحالات كلها إلى الأميركي؟